تصدير ثلاثة آلاف و٤٢٧ طناً لمنتجات وطنية عبر ميناء عدن

■ عدن/سبأ

صدرت أمس عبر أرصفة المعلا ميناء عدن ثلاثة آلاف و٤٢٧ طناً لمنتجات وطنية شملت نخالة القمح والأسماك والحلويات والسمن والصابون والبن والجلود والالبان السائلة إلى عدد من البلدان العربية والأجنبية.

وبينت احصائية صادرة عن ميناء عدن حصلت /سبأ/ على نسخة منها أن شحنة نخالة القمح البالغة ثلاثة آلاف طن صدرت إلى مدينة الاسكندرية فيما صدرت شحنة الأسماك البالغة ٣٠٠ طن إلى الصين وهونج كونج ولبنان وماليزيا وفرنسا وروسيا.

وصدرت شحنة السمن والصابون والحلويات البالغة ١٠٠ طن إلى جيبوتي وسبعة اطنان

ألبان سائلة صدرت إلى دبي وشحنة الجلود البالغة عشرة اطنان صدرت إلى ايطاليا وعشرة اطنان بن صدرت إلى اليابان.

وافرغت سفينة هيرونج البنمية التي رست أمس في ميناء عدن ٢٤ ألفاً و٣٢١ طن حديد خاص بالمشاريع الاستثمارية للمنطقة الصناعية والخاصة بالبنية التحتية، كما افرغت ٣١٧ حاوية بضائع واردات متنوعة للأسواق المحلية.

ضبط مخالفات تموينية في عدن

■ عدن/سبأ

ضبط مكتب الصناعة والتجارة أمس بعدن ٧ مخالفات للتلاعب بأسعار المواد الغذائية في عدد من مديريات المحافظة.

وذكر مدير إدارة الرقابة والتفتيش فضل صويلح لـ«سبأ» أن المخالفات توزعت على التلاعب بأسعار الخبز بالأوزان واخفاء بعض المواد الغذائية ورفع أسعارها وعدم اشهار قائمة الأسعار الرسمية التي حددت كل سلعة على حدة من قبل مكتب الصناعة ..موضحا أن جميع المخالفات حررت بصددها محاضر احالة إلى نيابة المخالفات.

يذكر أن عدد المخالفات التي أحيلت إلى نيابة المخالفات بمحافظة عدن خلال شهري يناير وفبراير الماضيين/٦٣/ مخالفة توزعت في تلاعب بالأسعار والوزن واخفاء المواد وعدم اشهار القائمة السعرية الثابتة والتلاعب بقوت المستهلك.

٧ مشاريع استثمارية بمحافظة لحج بتكلفة ٦ مليارات ريال

كتب/علي البشيري

■ ،، بلغ عدد المشاريع الاستثمارية لمحافظة لحج خلال العام الماضي ٧ مشاريع بتكلفة ٥مليارات و٩١٠ ملايين ريال.

وأظهرت النشرة الفصلية الصادرة عن الهيئة العامة للاستثمار أن التكلفة الاستثمارية للمشاريع تمثل ٤٪ من إجمالي رأس المال الاستثماري لجميع المشاريع المسجلة بالهيئة العامة وفروعها بالمحافظة خلال العام الماضي.

وتوفر المشاريع المسجلة نحو ١٤٣ فرصة عمل مباشرة فضلاً عن الفرص الأخرى غير المباشرة.

وتعتبر محافظة لحج من أهم المحافظات الجاذبة للاستثمار نظراً لتعدد الفرص الاستثمارية المتاحة وتنوعها في مختلف المجالات الإنتاجية والخدمية.

٢٦ ألفا و٩٨٢ طنا إجمالي إنتاج محافظة حضرموت من الأسماك والأحياء البحرية المصطادة

المكلا/ أحمد بن زاهر

● بلغ إجمالي إنتاج محافظة حضرموت من الأسماك والاحياء البحرية المصطادة بالطرق التقليدية خلال العام الماضي ٢٠١٠م ٢٦ ألفا و٩٨٢ طنا موزعة على مراكز الانزال بساحل حضرموت، فيما بلغ إجمالي مبيعات الصيد التقليدي لنفس الفترة ٢٠٧ ملايين و٨٤٨ ألفا و٥٧١ ريالا.

ذكر ذلك لـ«الثورة» المهندس صالح محمد بحول مدير عام مكتب وزارة الثروة السمكية بمحافظة حضرموت، مشيرا إلى أن إجمالي الصادرات السمكية العام الماضي ٢٠١٠م بلغ ٢٨ ألفا و٦٧١ طنا بنسبة نمو ١٢٪ فيما بلغت الصادرات السمكية لنفس الفترة ٥٧ مليونا و٩٣٢ ألفا و٣٥٧ ريالا، لافتا إلى أن عدد الصيادين العاملين بساحل حضرموت حوالي ١٢٤٦٧ صيادا يعملون على أكثر من ٤ آلاف قارب صيد مختلفة الاحجام والأنواع، منوها إلى دور الرقابة البحرية في الحفاظ على الثروة السمكية في مياهنا الاقليمية لحمايتها من الاصطياد العشوائي من خلال تطبيق القوانين والقرارات الوزارية واللوائح التنفيذية كما يقوم المكتب بالاشراف على نشاط كافة قوارب الصيد الساحلي والصناعي التي تعمل في مياه البحر العربي من منطقة بئر علي غربا وحتى حدود المياه اليمنية مع سلطنة عمان شرقا.

دراسة تدعو لوضع استراتيجية واقعية للتنمية الصناعية والزراعية

كتب/عبدالله الخولاني

■ ،، أكدت دراسة حديثة على ضرورة الاهتمام بسياسات حفز النمو الاقتصادي الحقيقي والمستدام المؤدي إلى تحقيق تنمية حقيقية وعادلة، من خلال توفير دراسات علمية وواقعية لكافة الاختلالات والتحديات التي تواجه الاقتصاد وتحديد كافة الموارد الاقتصادية البشرية والمالية والمادية المتاحة في الاقتصاد في كافة المجالات ومختلف مناطق الجمهورية ليتم على ضوئها تحديد أولوية الأهداف والسياسات الإنمائية وآلية رفع كفاءة استغلال هذه الموارد ووضع استراتيجية واقعية للتنمية الصناعية والزراعية ، بما يسمح للدولة والقطاع الخاص الدخول في مشاريع انمائية كبيرة واسعة الارتباطات الأمامية والخلفية وكثيفة العمالة في مختلف المجالات وفي مختلف مناطق الجمهورية، بدلاً من ضياع جهود الدولة في قضايا فرعية مثل الانضمام إلى دول مجلس التعاون الخليجي ومنظمة التجارة العالمية، وقضايا النوع الاجتماعي، واستيعاب الهجرة من القرن الإفريقي.

ونبهت إلى أهمية اتخاذ خطوات جادة لتنظيف كشوفات موظفي الدولة من الوظائف المزدوجة والوهمية والحد من النفقات غير الضرورية وتفعيل قانون التقاعد وضبط عمليات التوظيف بما يكفل رفع كفاءة رصد نفقات التشغيل ودراسة موضوع الودائع الكبيرة لدى الجهاز المصرفي لعدد من الجهات الحكومية ومؤسسات القطاع في الوقت الذي يوجد أرصدة مدينة على الحكومة ومؤسسات القطاع،مما أدى إلى تجميد موارد مالية متاحة في الوقت الذي يتم تحمل الموازنة أعباء قروض محلية وعمولات مرتفعة من ناحية وتحايل على مستحقات الخزينة العامة من فائض بعض مؤسسات القطاع العام من ناحية أخرى وكذا مراعاة السياسة العامة للتنمية لمعايير تحسين مؤشرات العدالة في توزيع الدخول والثروة ومنافع التنمية وتوزيع أعبائها من خلال رفع مخصصات مشاريع التنمية في المناطق النائية ودراسة الفرص المتاحة للاستثمار في مشاريع إنمائية في هذه المناطق وتقديم حوافز وتسهيلات أكبر للمستثمرين فيها، وتنظيم توزيع عوائد الإنتاج وفق معايير اقتصادية وتبني المشاريع الكبيرة والكثيفة العمالة والحد من سطوة الوسطاء بين المنتجين والمستهلكين وبالأخص في مجال السلع الزراعية.

وطالبت بضرورة الحد من مشكلة الاحتكار الخاص في مجالات التجارة الخارجية والداخلية والاستثمار والإنتاج، ، واستكمال خطوات تطوير القطاع المصرفي وتوفير أكبر قدر ممكن من الدراسات الأولية للمشاريع المتاحة للاستثمار فيها في مختلف القطاعات الاقتصادية ومناطق الجمهورية، إلى جانب توفير قاعدة بيانات وطنية شاملة ومتسقة وواقعية ومنتظمة.

وشددت الدراسة على أهمية إيجاد آلية مناسبة وعملية لمتابعة وتقييم مستوى تنفيذ مختلف المشاريع الإنمائية بصورة منتظمة ورفع تقرير حول مستوى التنفيذ بصورة منتظمة تكفل وضع المعالجات أولاً بأول وتبني الحكومة استراتيجية تنمية محلية واضحة وواقعية يتم في ضوئها تحديد حجم الدعم المركزي اللازم لتحقيق التنمية وأوليات المشاريع الإنمائية في كل منطقة حسب ظروفها الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز مواردها المحلية، وتحديد المشاريع الإنتاجية الممكن حفز وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار فيها.

وخلصت الدراسة إلى أهمية تنظيم السوق المحلية بما لا يتعارض مع حرية المنافسة، من خلال مراعاة حماية السوق المحلي من الغش التجاري والإغراق والاحتكار ومنافسة السلع والصناعات الوطنية الاستراتيجية والحرفية وتوسيع وتطوير قطاعات الخدمات الاقتصادية الوطنية في مجالات النقل والتأمين للسلع المصدرة والمستوردة وتطوير قطاع المقاولات المحلي وبيوت الخبرة والهندسة والمحاسبة بما يسمح بخفض المدفوعات على وارداتنا من هذه الخدمات، ورفع كفاءة تنفيذ المشاريع خلال الفترة الزمنية المحددة وبالمواصفات المطلوبة بالإضافة إلى مراعاة الاتساق والتكامل بين مجمل السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية من خلال رفع درجة التعاون والنقاش والحوار بين الفنيين في الجهات الحكومية المعنية: (وزارة التخطيط، وزارة المالية، البنك المركزي، وزارة الإدارة المحلية، وزارة الخدمة المدنية، وبالأخص عند وضع الأهداف والسياسات العامة الاقتصادية منها أو المالية أو النقدية وعلى وجه الخصوص المرتبطة بمنظمات دولية واتخاذ خطوات حاسمة في مجال تطبيق قانون ضريبة المبيعات وإصدار قانون الدخل وإصدار قانون الجمارك وتنظيم وترشيد الإعفاءات ومنع التهرب والتهريب وتطوير وضبط آليات ربط وتحصيل وتوريد كافة مستحقات الخزينة العامة

وأوصت بضرورة مراعاة البنك المركزي الحجم المناسب من السيولة النقدية وبالأخص من النقد الصدر، والذي يمثل ارتفاع معدل نموه العامل الرئيسي لارتفاع حجم السيولة المحلية وبالتالي لارتفاع معدل التضخم، بحيث لا يتجاوز كثيراً حجم العرض الحقيقي من السلع والخدمات على الأمد المتوسط.

١٠٤,٢ مليار ريال إجمالي القروض والسلفيات البنكية لتمويل الواردات

■ ،، كتب/علي محمد

بلغ حجم القروض والسلفيات التي منحتها البنوك التجارية والإسلامية لتمويل الواردات إلى ١٠٤ مليارات و١٨٥مليون ريال في نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٠ م مقابل ١١٤ ملياراً و٤٥٩ مليون ريال في نهاية نوفمبر ٢٠١٠ م.

وبينت إحصائية حديثة صادرة عن البنك المركزي اليمني أن إجمالي القروض والسلفيات قصيرة الأجل للواردات بلغت ٤٥ ملياراً و٨٠٨ ملايين ريال.

كما بلغت القروض والسلفيات متوسطة وطويلة الأجل ٢٠ ملياراً و٧٠٩ ملايين ريال فيما بلغت تمويلات البنوك الإسلامية ٣٧ ملياراً و٦٥٨ مليون ريال.

الجدير بالذكر أن القروض والسلفيات الخاصة بالواردات شهدت ارتفاعاً خلال السنوات الأخيرة حيث ارتفعت من ٣٠,٦ مليار ريال في عام ٢٠٠٤م إلى ٨٣ مليار ريال في عام ٢٠٠٩ م.

ضبط متهمين بسرقة كابلات نحاسية في مديرية عتمة

■ ،، ذمار/سبأ

ضبطت الأجهزة الأمنية بمديرية عتمة محافظة ذمار شخصين بحوزتهما ٢٠ كيلو جراما من النحاس المستخرج من كابلات التلفونات بعد قيامهم بسرقة هذه الكمية من السنترال الواقع في عزلة الناصفة بالمديرية وإحراقها بهدف استخراج النحاس وبيعه.

وأوضح مدير أمن المديرية العقيد عبدالله صالح محرم لـ(سبأ) أن المديرية تلقت بلاغا من مكتب الاتصالات بالمديرية بتعرض كابلات سنترال الناصفة للسرقة والإتلاف وعلى ضوء ذلك تم تكثيف التحريات من المصادر الميدانية للشرطة بالمنطقة لتعقب الجناة ومعرفة أماكن تواجدهم.

مشيرا إلى أنه عقب القاء القبض على المتهمين تم تحريز كمية النحاس وسيقدم المتهمين حال انتهاء التحقيقات إلى الأجهزة المختصة بالمحافظة.

مؤسسة العاطف الخيرية توزع حقائب مدرسية على الطلاب بمدارس الحديدة

■ ،، الثورة/عبدالواحد البحري

دشنت مؤسسة العاطف التنموية الخيرية بمحافظة الحديدة يوم أمس في عدد من مدارس محافظة الحديدة مشروع توزيع الحقيبة المدرسية ومستلزماتها للأيتام والفقراء والمحتاجين والتي سيستفيد منها نحو (٦٠٠) طالب وطالبة بمديريات (الحوك - الحالي - الميناء)

وأوضح الأخ محمد مطلوب عاطف رئيس مؤسسة العاطف الخيرية بالحديدة إلى أن هذا المشروع يأتي ضمن الرعاية التعليمية والتربوية التي تحرص على تبنيها المؤسسة سنوياً في إطار التعاون الاجتماعي مع أبنائنا الطلاب والتي نسعى من خلالها إلى مساعدة ورعاية الطلاب والطالبات وكذا اهتمامنا بالتعليم لمساعدتهم في إكمال دراستهم .

وأضاف إلى أن المشروع يهدف إلى التخفيف من نفقات أولياء الأمور على المستلزمات المدرسية والتي يحتاجها الطالب من أجل تحفيزهم على مواصلة الدراسة بالإضافة إلى الحد من ظاهرة تسرب الطلاب من المدارس من خلال تقديم المساعدات العينية لطلاب المدارس للحد من عمالتهم وإرجاعهم للمدارس ،كالحقائب المدرسية ومستلزماتها وغيرها ...

وأشار عاطف إلى أن عدد المستفيدين من هذه الحقائب المدرسية (٦٠٠) طالب وطالبة من طلاب المدارس في معظم مديريات المحافظة وخصوصاً الطلاب الفقراء والمحتاجين ... هذا وقد عبر الطلاب وأولياء أمورهم عن سعادتهم لهذه اللفتة الإنسانية التي قدمتها مؤسسة العاطف تجاة الطلاب، معبرين عن فرحتهم عند استلامهم الحقيبة المدرسية والزي المدرسي التي أنستهم الظروف الصعبة التي يعيشونها.